مجتمع

كوريا الشمالية: انتشار شامل لكوفيد-19

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الجمعة، عن تسجيلها الوفاة الأولى بكوفيد-19 في حين أنّ أكثر من 187 ألف شخص يعانون من «حمّى» وقد «عُزلوا ويخضعون للعلاج»، مشيرة إلى أنّ فيروس كورونا الجديد انتشر في كل أنحاء البلاد. وأفادت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية بأنّه «لم يتسنَّ تحديد ماهية الحمّى التي انتشرت بشكل سريع في كلّ أنحاء البلاد ابتداءً من نهاية إبريل/ نيسان الماضي»، مضيفة أنّ ستة أشخاص من المصابين بتلك «الحمّى» قد توفّوا وأنّ واحداً من بينهم ثبُتت إصابته بمتغيّر فرعي من متحوّر أوميكرون. (فرانس برس)

يونيسف: حرب أوكرانيا أزمة لحقوق الطفل

حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من أنّ الحرب في أوكرانيا تمثّل «أزمة لحقوق الطفل»، إذ تأكّد مقتل 239 طفلاً وإصابة 355 آخرين بجروح منذ 24 فبراير/ شباط الماضي، فيما اضطر ملايين آخرون إلى الفرار من منازلهم، بالإضافة إلى أنّ منشآت التعليم تتعرّض لاعتداءات. وأبلغ نائب المدير التنفيذي للمنظمة عمر عبدي مجلس الأمن الدولي بأنّ الأطفال يدفعون «ثمناً باهظاً بشكل لا يُطاق»، مشدداً على وجوب توقّف الهجمات، فهؤلاء «في حاجة إلى إنهاء هذه الحرب... مستقبلهم على المحك». (أسوشييتد برس)

(وكيل كوهسار/ فرانس برس)

قلق أممي على الأفغانيات

واقع النساء في أفغانستان كارثي، وهذه حقيقة لا لبس فيها. وتبدو الأمم المتحدة قلقة، لا سيّما مع حملة حركة طالبان الأخيرة على الأفغانيات من خلال الحظر الجديد الذي فرضته على مغادرتهنّ منازلهنّ «من دون ضرورة»، أي في حال لم يستوجب الخروجَ وضعٌ ملحّ وفي حال غياب المحرم، بالإضافة إلى إلزامهنّ بالبرقع في الأماكن العامة. ويرى مجلس الأمن الدولي، الذي عقد أخيراً مشاورات مغلقة طارئة حول هذه القضية المقلقة، أنّ ثمّة ضرورة لمراجعة السياسات التي تقيّد حقوق المرأة.

وإلى جانب الأمر الصادر قبل أسبوع بخصوص مغادرة المرأة المنزل وإلزامها بالبرقع، يُحظر على الفتيات الذهاب إلى المدرسة بعد الصف السادس، كذلك تُمنَع النساء من تولّي معظم الوظائف، ويُحرَمنَ من ركوب الطائرة إلا في حال مرافقتهنّ من قبل محارم. في السياق نفسه، منعت أخيراً سلطات طالبان في مدينة هرات (غرب) الرجال والنساء من الجلوس معاً في المطاعم، حتى وإن كانوا من عائلة واحدة. وقد أُبلغ أصحاب المطاعم في المدينة شفهياً بهذا الإجراء الذي يُفترَض تطبيقه «حتى على الزوج والزوجة». يُذكر أنّ مدينة هرات لطالما كانت أقلّ تشدداً (نسبياً) مقارنة ببقية أنحاء البلاد، حتى الآن. ومن خلال كلّ ذلك، تعمد حركة طالبان، التي استولت على السلطة من جديد في أغسطس/ آب 2021، إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، تحديداً إلى فترة حكمها المتشدّد ما بين عامَي 1996 و2001.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

مراجعات الامتحانات إلى مستويات قياسية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قبيل الامتحانات الرسمية المتوقّعة في تونس، راحت تكاليف المراجعات تضغط أكثر على العائلات التونسية، بعدما ارتفعت أسعار الدروس الخصوصية إلى مستويات قياسية. وهكذا تزايدت النفقات ورأت العائلات نفسها تتكبّد أعباء مالية تفوق مداخيلها في بعض الأحيان. وتزدهر في هذه الفترة من العام الدروس الخصوصية التي يقدّمها مدرّسو الصفوف الأخيرة في المراحل التعليمية، في مواد أساسية سوف يخضع لامتحانات فيها تلاميذ الثانوية العامة، وكذلك الذين يختمون تعليمهم الأساسي، بدرجة أقلّ. وهكذا تتزايد الضغوط المالية على العائلات نتيجة البدلات المرتفعة في هذا السياق. فالدروس الخصوصية في فترة المراجعات التي تسبق الامتحانات تخضع إلى قواعد تختلف عن تلك الخاصة بالدروس التي تقدّم في أشهر العام الدراسي الباقية، إذ يحدّد المدرّسون تعرفاتهم وفقاً لما يُعرَف بـ«سعر الطاولة».

ويتراوح سعر طاولة المراجعة ما بين 1500 و2000 دينار تونسي (نحو 480 - 640 دولاراً أميركياً) في مقابل 10 حصص من الدروس الخصوصية، وقد يتّفق عدد من التلاميذ فيما بينهم على تقاسم السعر المحدّد، شريطة ألا يتجاوز العدد الأقصى للتلاميذ المشتركين في طاولة المراجعة ثمانية، الأمر الذي يجعل المبلغ المفروض على كلّ واحد منهم 250 ديناراً (نحو 80 دولاراً) على أقلّ تقدير.

وبحسب ما يجمع عدد من أولياء أمور تلاميذ التقتهم «العربي الجديد»، فإنّ سعر المراجعات زاد هذا العام بنسبة لا تقلّ عن 20 في المائة مقارنة بالعام الماضي، لافتين إلى أنّهم يستعدّون مادياً لمجابهة هذه المصاريف منذ بداية العام الدراسي. ويذكر هؤلاء أنّ أبناءهم يحصلون على دروس خصوصية في المواد الأساسية من امتحانات شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) وامتحانات شهادة ختم التعليم الأساسي.

سلمى واحدة من هؤلاء، تخبر «العربي الجديد» أنّها تخصّص شهرياً منذ بداية العام الدراسي 2021-2022 نحو 800 دينار (نحو 260 دولاراً) للدروس الخصوصية من أجل ابنتها التي تخضع هذا العام لامتحانات البكالوريا في شعبة الرياضيات، «غير أنّ السعر قد يرتفع مرّتين في الفترة المتبقية من هذا العام الدراسي». تضيف سلمى التي اكتفت باسمها الأوّل أنّ «ابنتي تتقاسم طاولة المراجعة في مادتَي الرياضيات والفيزياء مع أربعة من زملائها، للحصول على دروس شاملة في هاتَين المادتَين وتحقيق علامات مميّزة في الامتحانات».

وتوضح سلمى أنّ «المراجعة سوف تكلّفني 500 دينار (نحو 160 دولاراً) عن كلّ مادة أساسية، علماً أنّها سوف تحصل كذلك على دروس خصوصية أخرى في مواد ثانوية»، مؤكدة أنّ «الدروس الخصوصية ما قبل فترة الامتحانات الرسمية تُعَدّ عرفاً في كلّ البلاد، وترتفع تكاليفها في المدن الكبرى ولدى المدرّسين الذين يكثر الإقبال عليهم».

وتشير سلمى إلى أنّ «ثمّة مدرّسين ينهون المناهج المدرسية منذ الفصل (يتألف من ثلاثة أشهر) الثاني للتفرّغ للدروس الخصوصية والمراجعات بشكل كامل، وهو ما يتسبّب في حرمان أبناء الطبقات الأقل حظوة من الحقّ في الدروس إلى حين موعد الامتحانات، التي تُجرى في الأسبوع الأوّل من شهر يونيو/ حزيران المقبل».

ومن أجل مساعدة التلاميذ من أبناء العائلات ذات الدخل المحدود على الاستفادة من المراجعات والدروس الخصوصية، تحاول منظمات مدنية التعاقد مع مدرّسين لتقديم دروس خصوصية في مراكز تُخصَّص لهذا الغرض. وعلى الرغم من كلفتها العالية والضغوط المالية التي ترهق العائلات التونسية، فإنّها تواصل الإقبال على الدروس الخصوصية وإيلاء التعليم مكانة متطوّرة في نفقاتها من أجل ضمان علامات جيدة لأبنائها في الامتحانات، الأمر الذي يؤثّر بشكل كبير على مبدأ مجانية التعليم التي بُنيت عليه الدولة التونسية منذ أكثر من ستّة عقود.

مليون دينار تونسي

أفادت منظمة الدفاع عن المستهلك بأنّ رقم معاملات الدروس الخصوصية في تونس يصل إلى مليون دينار (نحو 320 ألف دولار) في العام الدراسي الواحد، موضحة أنّ تلك الدروس تحتلّ حيّزاً مهماً في تركيبة إنفاق العائلة التونسية، وتتحوّل إلى أولوية في فترة الامتحانات التي تشهد في الغالب ارتفاعاً كبيراً في الأسعار.

تحقيق

يترافق انتشار الاغتصاب في الهند مع التركيز على إناث طبقة «الداليت» المصنفة بأنها أقل قيمة من بقية طبقات مجتمع الهند، والتي تُزدرى رغم أن الهند ألغت رسمياً النظام الطبقي

«الداليت» في الهند
عبودية حديثة واغتصاب طبقي

كوبهافن ـ **ناصر السهلي**

أعادت جريمة اغتصاب طفلة في الـ13 من العمر في الهند أخيراً الجدل في شأن هذه الظاهرة الجرمية المنتشرة والتي تمسّ عشرات الآلاف سنوياً. والحقيقة أن بشاعة هذه الجريمة تجاوزت قصة تعرض شابة لاغتصاب جماعي قبل قتلها عام 2012، والتي أثارت موجة غضب في الشارع أفضت إلى فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي الاغتصاب في حق فتيات دون 12 سنة. وفي تفاصيل الجريمة الأكثر حداثة، خطف أربعة شبان الطفلة الضحية التي تنتمي إلى ما يسمى «الداليت» المنبوذين بدون طبقة اجتماعية في النظام الطبقي الهندي، من حي منزلها في لاتيبور التي تبعد 500 كيلومتر من جنوب العاصمة نيودلهي، ونقلوها إلى ولاية ماديا براديش المجاورة كـ«أداة تسلية جنسية»، بحسب ما قالت صحف محلية.

وذكرت صحيفة ذا إنديان إكسبرس التي امتنعت عن وصف الطفلة أنها «ضحية بل ناجية من اغتصاب»، أن «الشبان تناوبوا على اغتصابها لمدة أربعة أيام، قبل أن يعيدوها إلى منطقتها في 26 إبريل/ نيسان الماضي. ثم ذهبت مع عمتها إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى، حيث تعرضت مجدداً لاغتصاب على يد من يفترض أنهم يطبقون القانون، ويحمون الضحايا».

تضيف: «هكذا تجدد كابوس اغتصاب الطفلة على يد الضابط المناوب وعدد من الشرطيين بوجود عمتها في مخفر الشرطة. وقد أخبرت والدتها تفاصيل ما حصل لوسائل الإعلام، ما أثار غضباً عارماً في الشارع، واضطر السلطات إلى احتجاز الضابط المناوب، ووقف عمل نحو 29 شرطياً حضروا في وقت حدوث الاغتصاب، في إطار التحقيق بالواقعة».

«الداليت» الأقل قيمة

فعلياً، تعيش الهند منذ نحو 10 سنوات في حالة جدل كبير من تكاثر ضحايا الاغتصاب، خاصة في صفوف القاصرات اللواتي حدد تقرير أصدره المكتب الوطني لسجلات الجريمة عددهن بـ 28000 عام 2020. وبالنسبة إلى النساء عموماً، باتت ظاهرة الاغتصاب الجماعي في الهند، أو أشكال أخرى من الاعتداء الجنسي، تشكل أزمة في البلد الشاسع والمحتقن، وترتبط أيضاً بثقافة التمييز بين الطبقات الاجتماعية والسياسة المتهمة بالتراخي. وعلى الرغم من مرور 10 سنوات على تشديد القوانين والتركيز الإعلامي المتزايد على ظاهرة الاغتصاب، بعد واقعة الشابة التي اغتصبها سائق حافلة ومجموعة ركاب قبل قتلها عام 2012، والتي جعلت الهنود أكثر وعياً بالجريمة، ودفعت الحكومة إلى تبني قانون إعدام المدانين باغتصاب فتيات دون 12 عاماً، لكن ذلك لم يساهم في تراجع حالات اغتصاب الصغيرات وقتل بعضهن عبر قطع رؤوسهن، خصوصاً من إناث طبقة «الداليت» اللواتي ينظر إليهن باعتبارهن أقل قيمة من بقية طبقات المجتمع، ويواجهون ازدراء بقية الطبقات، رغم أن الهند ألغت رسمياً النظام الطبقي في الخمسينيات من القرن العشرين.

التطرف الهندوسي

يعتبر كثيرون ممن يدافعون عن حقوق الإنسان في الهند وخارجها أن التوجهات القومية الهندوسية المتشددة التي ينفذها رئيس الوزراء ناريندا مودي منذ عام 2014 زادت مشكلة ازدراء الطبقات المنبوذة أو المصنفة بأنها غير مؤيدة للتطرف الهندوسي، والذين لا تقل نسبتهم عن ربع سكان البلاد البالغ 1,3 مليار. وشكل السجال المتجدد حول جرائم الخطف والاغتصاب في حق النساء والفتيات فرصة أخرى للمعارضة الهندية من أجل انتقاد السياسات المتشددة لمودي. وسألت الأمينة العامة لحزب «المؤتمر الهندي» بريانكا غاندي فادرا: «إذا كانت أقسام الشرطة غير آمنة للنساء، فأين يجب أن يذهبن؟». وما زاد غضب الشارع أن رئيس وزراء ولاية أوتار براديش التي احتضنت جريمة اغتصاب الطفلة من طبقة «الداليت»، الراهب الهندوسي المتشدد يوغي أديتياناث، التزم الصمت حيال الاغتصاب الذي هزّ الرأي العام، علماً أنه مؤيد لحزب «بهاراتيا جاناتا» المتشدد بزعامة مودي الذي لم يعلق بدوره على ما جرى.

مشكلة عميقة

وأطلقت المواقف السلبية لمسؤولي الولاية الأكثر اكتظاظاً تظاهرات طلابية شهدت حرق صورة الحاكم أديتياناث، وإطلاق هتافات معادية لمودي. واعتبرت غاندي أن مشاركة ضباط في الشرطة في اغتصاب جماعي لفتاة جاءت لطلب حماية منهم «يؤكد وجود إلى مشكلة عميقة في المجتمع الهندي»، وطالبت بحلول سريعة ولو مؤقتة عبر فرز المزيد من النساء في أقسام الشرطة. ونددت بيان أصدرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بالحادثة وبانتهاك حقوق الإنسان والعنف الطبقي ضد النساء والفتيات، علماً أن الواقعة الأكثر حداثة سبقتها جرائم كثيرة أخرى، وبينها قيام أربعة رجال، بينهم كاهن هندوسي، باغتصاب فتاة من «الداليت» في التاسعة من العمر وقتلها في أغسطس/ آب 2021، حين شهدت شوارع الهند وجامعاتها احتجاجات على توالي حالات الاغتصاب الجماعي، وعدم ردع القوانين هذه الجرائم. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، اغتصبت شابة في الـ19 من العمر تنتمي أيضاً إلى فئة «الداليت» الذين تضم نحو 201 مليون. ونددت بيان أصدرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بالحادثة وبانتهاك حقوق الإنسان والعنف الطبقي ضد النساء والفتيات والقتل في حق «الداليت» يعكس أجواء الكراهية التي يؤججها تصاعد القومية الهندوسية المتشددة في ظل حكم حزب «بهاراتيا جاناتا»، والخطاب المتطرف لمودي نفسه.

ويشير تقرير نشرته منظمة «المساواة غير الحكومية إلى أن «الطبقات المهيمنة تستخدم العنف الجسدي لقمع نساء وفتيات الداليت». ويتحدث عن أن «نساء وفتيات الداليت يحرمن غالباً من الوصول إلى العدالة في حالات العنف الجنسي بسبب ثقافة الإفلات من العقاب، لا سيما عندما يكون الجناة من الطبقات المهيمنة».

شعارات هودي

وخلال رحلاته في الدول الأوروبية، وبينها ألمانيا والدنمارك، أطلق مودي شعارات نسوية مثل «المرأة القوية تعني هند قوية»، في سياق تسويق نفسه باعتباره يدافع عن حقوق المرأة ويكافح «ثقافة الاغتصاب»، لكن الواقع يشير إلى أن الأمور لا تجري على ما يرام. ويعلّق حزب «ساماجوادي» الاجتماعي الديمقراطي في الهند بأن «غياب النساء الشرطيات يجعل مراكز الشرطة بين الأماكن الأقل أماناً للنساء».

وكان النظام الطبقي في الهند قد ألغي رسمياً عام 1950، لكن العمل استمر بالتسلسل الهرمي الاجتماعي السائد منذ نحو ألفي سنة، والذي يفرض على الأشخاص الولادة من دون قدرة على مغادرة الطبقة طوال الحياة. ويحدد نظام الطبقات الهندوسي مكانة الشخص في المجتمع منذ الولادة وحتى الوفاة، وطبيعة الوظائف التي يسمح له بممارستها وخيارات الزواج، ما يحرم الناس من العيش في ظل نظام عدالة اجتماعية والحصول على فرص متساوية. وأولئك الذين لا يصنفون في الطبقات الأربع الرئيسية، وهي البراهمين (كهنة ومعلمون) وكشاتريا (محاربون وحكام) وفايشياس (تجار) وشودرا (عمال)، يعتبرون من المهمشين أو المنبوذين الذين يطلق عليهم اسم «الداليت».

واللافت أن الدستور الهندي يصنف قبائل «الديغاسي»، باعتبارهم الهنود الأصليين، لكن يجري تمييزهم طبقياً أيضاً، كما الغى الزعيم الهندي مهاتما غاندي تسمية «الداليت»، لكن لا يسمح إلا بعمل أفراد الطبقتين في جمع القمامة والتنظيف ورعاية البقر وأقران الطبو وصناعة الجلود والصرف الصحي، أي كل المهن التي يعتبرها أفراد باقي الطبقات «قذرة وغير كريمة». وهم لا يستطيعون الحصول على وظائف وأعمال أخرى، ويواجهون أبشع أنواع التمييز المؤسساتي والمجتمعي. وفي معظم الأزمات المتعلقة بأمراض وبائية مثل الإنفلونزا الإسبانية وكورونا أخيراً وضع هؤلاء المهمشون في صفوف المواجهة الأولى من دون توفير وسائل حماية لهم، ما جعلهم الأكثر عرضة للفيروسات القاتلة، من دون وجود تأمين صحي أو شبكات ضمان اجتماعي تنقذهم من الفقر المدقع الذي يعيشونه.

ويبدو جلياً أن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والثقافة السائدة في الهند تعرقل دائماً المحاولات الجدية لتطبيق التشريعات الخاصة بالمساواة بين البشر. وتخشى أحزاب وقوى سياسية واجتماعية في البلاد المسّ بالثقافة المتوارثة الخاصة بالتقسيم الطبقي، ما يرسخ الفرز القائم. ويتكرر اتهام مودي بتغذية التطرف الهندوسي القومي حتى في وجه من يصنفون بأنهم هندوس، ومحاولة الحفاظ على شعبيته على أساس التقسيم الطبقي الصارم الذي يحتقر حقوق ومساواة لعشرات الملايين من البشر.

تزيد ثقافة التمييز والتراخي السياسي الاغتصاب في الهند (سانشيت خانا/ Getty)

تعيش الهند منذ نحو 10 سنوات في جدل كبير حول تكاثر ضحايا الاغتصاب

تعرقل الأنظمة الاجتماعية والسياسية تطبيق تشريعات المساواة

28000
هو عدد القاصرات اللواتي تعرضن لاغتصاب، بحسب تقرير رسمي صدر في الهند عام 2020

الليبيون يشربون المياه المعبأة «بلا ثقة»

حتى داخل المياه المعبأة التي تشكل وسيلتهم الرئيسية للشرب يلاحظ المواطنون وجود شوائب في التصنيع، ما يجعل صحتهم مهددة بمواجهة الأمراض

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا يزال الليبيون يعانون من مشكلة الحصول على مياه الشرب، ويستهلكون تلك المعبأة رغم عدم ثقتهم في جودة غالبية مصانع التعبئة، في ظل تراجع الرقابة الرسمية عليها.

وقد زاد الإقبال على إنشاء مصانع لتعبئة المياه، كونها المصدر الوحيد لحصول الناس على مياه الشرب، خصوصاً في المدن والمناطق الكبرى التي تعاني من ارتفاع نسبة ملوحة في مياهها الجوفية، ومن تسرب مياه الصرف الصحي إلى خزانات المياه الجوفية، بسبب تهالك البنية التحتية لشبكات الصرف، لكنّ كثيرا من المواطنين يلاحظون أيضاً وجود شوائب واضحة في المياه المعبأة التي لا يملكون في كل الأحوال إلا حل شراءها كونها المصدر الوحيد للشرب».

في السابق، اعتمد الليبيون على الآبار الجوفية الخاصة التي كانت تنتشر في شكل كبير في المناطق والأحياء والمزارع، فيما وفرت الشركة العامة للمياه إمدادات المدن عبر شبكة واسعة مرتبطة بمنظومة النهر الصناعي وخطوط تمتد من عمق الصحراء في الجنوب.

يقول محمد سويلم الذي تخلى قبل سنوات عن بئر في مزرعته بمنطقة عين زارة في طرابلس، بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها، لـ«العربي الجديد»: «لا تزال هذه المياه الجوفية تصلح لري المزروعات والأشجار، لكن ليس للشرب أو الاستخدام المنزلي، وبالتالي نواجه مشكلة في المياه في منطقتنا التي يشتري معظم سكانها مياه معبأة للشرب، وأخرى للاستخدام اليومي التي تنقلها اليات من آبار خاصة توجد في مناطق قرب العاصمة.

ورغم أن شبكة منظومة النهر الصناعي تغطي احتياجات الاستخدام اليومي لحي الدريبي في العاصمة طرابلس، يمتنع سكانه عن شربها ويجلبون المياه المعبأة. ويقول جمال المعلول الذي يسكن في الحي لـ«العربي الجديد»: «نشتري مياها تحمل علامات مصانع معروفة لمحاولة ضمان جودتها رغم أن سعرها مرتفع، لكنني لم أفكر يوماً في تحليل المياه التي أشتريها للتأكد من سلامتها، لأنه لو تبين العكس فما البديل لدي».

وتشير صحبة عويلي التي تستخدم جهازاً لتحلية المياه في المنزل، في حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أن «غالبية المنازل تلجأ إليها للحصول على مياه نقية للشرب عبر تحلية تلك التي توفرها منظومة النهر الصناعي للمنازل، لكنها تخلت عن ذلك أخيراً لأن المياه المعبأة في المصانع بدت لها أكثر نقاء، ما جعلها تواظب على شرائها منذ سنتين».

ويعتبر الباحث الأكاديمي المتخصص في علوم التغذية، محسن سلامة، أن غالبية مصانع مياه الشرب تعمل من دون تطبيق المعايير المعتادة التي لم تطورها الجهات الحكومية أيضاً، باعتبار أن مشروع تطوير المواصفات لا يزال محفوظاً في الأدراج رغم أنه جاهز منذ عام 2016.

وكانت بلدية طرابلس قد حذرت عام 2017 المواطنين من استهلاك مياه الشرب المعبأة، بعدما حللت عينات من المصادر التي تستخرج المصانع المياه منها. وأوضحت البلدية، في بيان رسمي لها أصدرته حينها، أن 3 عينات من أصل 18 عينة جرى تحليلها لم تطابق المواصفات.

ورغم أنها أكدت إحالة نتائج التحاليل لجهاز الحرس البلدي من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، لكن أياً من هذه المصانع لم تقفل أبوابها، بل زاد عددها في السنوات الأخيرة.

وبلغت سلامة أيضاً إلى أن «غالبية المختبرات الرسمية التي يجب أن تؤمن حصول المصانع على تراخيص تعبئة المياه توقفت عن العمل منذ سنوات، والجهات الرسمية تمنح تراخيص لعمل المصانع وفقاً لنتائج مختبرات خاصة التي لا تستخدم التحليل البيولوجي الضروري للتأكد من سلامة العينات من الطفيليات، وتكتفي بالتحليل الكيميائي».

يضيف: «كل التقارير الصادرة عن المتخصصين أو عن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية تتحدث عن نقص كبير في الأملاح في قناني المياه المعبأة، فيما لم تدرس جودة القناني البلاستيكية التي تعبئ معظم المصانع استخدامها بعد إعادة تدويرها، علماً أن مواصفات البلاستيك التي تحتويها غير مناسبة للتعبئة أيضاً».

ويرى مواطنون كثيرون أن الجهات العلمية والرسمية لا تتوقف عن إطلاق تحذيرات من دون أن تقدم حلولاً. ويتحدث المعلول تحديداً عن أنه «شاهد رواسب داخل قناني بلاستيكية، وكل ما فعلته أنني ذهبت لشراء قناني بعلامات تجارية أخرى، وأنا مقتنع بأن كل العلامات لا تنظر لصحة المواطن الذي لا يملك إلا حل شراءها».

ما زالت مياه الشرب تمثّل أزمة للبيبيين (محمود تركية/ فرانس برس)

تعتبر البنية التحتية للمياه متهالكة في ليبيا (عهاد لطوم/ فرانس برس)

أطفال سوريون خارج السجلات التركية بسبب معوقات تثبيت الزواج

يواجه سوريون في تركيا عقبات تحول دون تسجيل زيجاتهم هناك، حتى وإن كانت بعقود شرعية مثلما اعتادوا. وتتفاقم المشكلة في حال أنجب هؤلاء الأطفال، إذ أنهم يجدون أنفسهم بالتالي عاجزين عن تسجيلهم

ارتفعت نسبة الزواج والطلاق في تركيا عام 2021 (جم غنجو/ الأناضول)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تقول السورية بيان د. (25 عاماً) إن تثبيت زواج السوريين في تركيا «سهل ومتاح»، لكن غالباً ما تتعقل المشكلة بمخالفات بعض السوريين؛ فالأشخاص الذين غيروا الولاية التي حصلوا فيها على بطاقة الحماية المؤقتة «كيملك» لا يمكنهم تثبيت الزواج في الولاية التي انتقلوا إليها. وتوضح أن الأوراق المطلوبة لتثبيت الزواج «تضطرنا للتعامل مع سماسرة لتأمينها من مناطق سيطرة النظام السوري، على غرار إخراج القيد ثم تصديقه في القنصلية السورية في إسطنبول، ودفع إتاوة لحجز دور تتراوح ما بين 50 و100 دولار، لأن الحجز عبر موقع القنصلية معطل دائماً عن قصد، لنلجأ إلى السماسرة المتعاملين على الأغلب مع موظفي القنصلية». وتروي بيان قصتها لـ«العربي الجديد» قائلة إنها دخلت إلى تركيا منذ ثلاث سنوات بشكل غير شرعي. «أوصلني المهرب إلى إسطنبول وتزوجت بعقد شرعي، ولم أتمكن من تسجيل الزواج على الرغم من تأمين الأوراق المطلوبة»، لافتة إلى أن «بعض السماسرة احتالوا علينا». والمشكلة على حد قولها زادت حين أنجبت ابنها مؤخراً، إذ لا يمكن تسجيله من دون توفر بطاقة الحماية المؤقتة «كيملك». ولأن ابنها غير مسجل، تضطر إلى التوجه إلى المراكز الصحية والمستشفيات الخاصة لتلقيحه وغير ذلك. كما اضطرت إلى دفع نحو 6 آلاف ليرة تركية (نحو 400 دولار) للولادة في مستشفى خاص.

تضيف: «لو كان لدي دفتر عائلة وعقد زواج، لتمكنت من الإنجاب في مستشفى حكومي». من جهة أخرى، يحمّل السوري صافي المتحدر من مدينة حلب، موظفي إدارة الهجرة مسؤولية عذابه والتكاليف المالية التي تكبدها لتثبيت زواجه في تركيا. كان كُتب على سجلات الهجرة أنه متزوج عن طريق الخطأ خلال استصداره وثيقة الحماية المؤقتة عام 2014. يقول: «لم أكن أعرف اللغة والخارجية، ثم تصديقه من القنصلية السورية في إسطنبول، إلى أن تمكن من تثبيت زواجه أخيراً».

الوثائق المطلوبة لتثبيت زواج تتطلب أحياناً التعامل مع سماسرة

لا أهمية للعقد الشرعي خلال تثبيت الزواج في تركيا

ويعمد الكثير من السوريين إلى الزواج من خلال عقد قران لدى رجال دين قبل تثبيت الزواج، وبلجأ بعض الأهل إلى تزويج بناتهم دون سن الـ 18 سنة الأمر الذي يحاسب عليه القانون التركي من خلال فرض عقوبات مالية وسجن والد العروس. ويقول رجل الدين السوري محمد خلف الذي يعيش في منطقة باغجر في إسطنبول، إن جلّ السوريين معتادون على عقد القران الديني، حتى لو ثبتوا الزواج في المحاكم التركية. ويشير إلى أن الكثير من المخالفين للقوانين التركية يلجؤون إلى العقد الشرعي لقوننة الزواج، علماً أن هذا مخالف للقانون التركي.

وحول أهمية العقد الشرعي خلال تثبيت الزواج بتركيا، يقول إنه «لا أهمية له ولا تأخذ به المحكمة»، موضحاً أنه حل شرعي ولكن غير قانوني، ما يؤدي إلى حدوث مشاكل بعد الإنجاب وبلوغ الأطفال سن الدراسة. وفي الوقت الحالي، الكثير من الأطفال من دون قيد وقد يُرحلون.

ويلفت خلف إلى انفصال الولايات التركية عن بعضها البعض على الرغم من المكننة. فإذا احتاج الحاصل على الكيملك في ولاية غازي عنتاب إلى تثبيت زواجه بإسطنبول بعد نقل قيوده إليها، سيكون مضطراً للسفر ودفع التكاليف ليحصل على الأوراق المطلوبة من الولاية التي منحته الكيملك. ويسأل: «لماذا لا تكون المعلومات المتعلقة بالأجئين ضمن نظام موحد ليرتاح السوريون من السفر ودفع التكاليف والحصول على إذن سفر؟».

وفي وقت تقدر جهات تركية رسمية عدد مواليد السوريين في تركيا بنحو 700 ألف طفل منذ بدء اللجوء السوري عام 2011، ما من إحصاء رسمي حول عدد الأطفال السوريين الذين ولدوا في تركيا من دون أن يكونوا مسجلين في الدوائر الرسمية.

إلى ذلك، يرى المتخصص في القانون محروس فؤاد إن دفن المتوفين السوريين في تركيا من دون تسجيل الوفاة في سورية بمثابة «كارثة» بسبب حدوث مشاكل خلال حصر الإرث. أما بالنسبة للأطفال غير المسجلين فمصيرهم مجهول. «البعض يعالج خطأ عدم استكمال الأوراق بخطأ أكبر وهو العقد الشرعي الذي لا قيمة له في تركيا».

وفي ما يتعلق بالأوراق المطلوبة من السوريين لتثبيت زواجهم بتركيا، يقول فؤاد إنها «سهلة ومتاحة» في حال لم يكن هناك أية مخالفة أو خطأ من إدارة الهجرة. والمطلوب هو صور شخصية للزوج والزوجة، وصور عن بطاقات الحماية المؤقتة وسند الإقامة، وورقة أعزب التي تستخرج من مديرية الهجرة مع تقرير طبي بالإضافة إلى وجود شاهدين أثناء عقد الزواج.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تستمرّ التظاهرات في سريلانكا

مغتربو سريلانكا
قلق على الأهل من الأسوأ

بين الحين والآخر، تتفقد العاملة المنزلية السريلانكية التي فضّلت عدم الكشف عن اسمها هاتفها الخلوي، وتشاهد الفيديوهات المرسلة من بناتها وأقربائها عن الوضع في بلادها. وما من داع لسؤالها عن أحوالها. كانت هذه السيدة تنوي السفر إلى بلادها لقضاء بعض الوقت مع بناتها وأحفادها، هي التي لم تغادر لبنان على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي دفعت الكثير من العاملات المنزليات من مختلف الجنسيات إلى مغادرة لبنان. ولهذا الخيار سببان رئيسيان: الأول هو حاجة شقيقتها إلى المال كونها تعاني من مرض السرطان، والثاني هو تأمين دراسة أحفادها في مدارس خاصة. والآن تقف عاجزة إلا عن إرسال المال والقلق. ماذا يحدث في سريلانكا؟ كان للأزمة الاقتصادية تأثير مباشر على حصول المواطنين على الغذاء والخدمات الصحية، وخصوصاً الفقراء منهم. وفي 31 مارس/ آذار 2022، تجمّع مئات الأشخاص أمام مقر إقامة الرئيس غوتابايا راجاباكسا، مطالبين باستقالته بسبب تعامله مع الأزمة، وقد كانت هذه نواة تظاهرة عفوية وسلمية. ولتفريق المتظاهرين، أطلقت القوات الأمنية الغاز المسيل للدموع واستخدمت خراطيم المياه مما أدى إلى اندلاع اشتباكات. ومنذ ذلك الحين، انضم آلاف الأشخاص إلى الاحتجاجات اليومية، مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية. يذكر أن الأزمة الاقتصادية في سريلانكا، والتي تعد الأسوأ منذ استقلال البلاد في 1948، اندلعت بعدما أدى كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في عائدات السياحة والتحويلات المالية من المغتربين. وهذه الصور تعكس بعض ما يشهده الشارع السريلانكي.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، Getty)

يتصدون للمتظاهرين

كان للمرأة مشاركة في التظاهرات

يطالبون باستقالة الرئيس غوتابايا راجاباكسا

تنظف بعضاً من آثار المواجهات

مواجهات بين مؤيدين للحكومة ومعارضين لها

يطلقون الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين